كما سيأتي في المغرب ووقت اختيار يعني انه يختار الى آخره عنه وهو الى
تخويف الوقت ووقت جواز وهي ان لا يبقى منه ما يسعها ووقت حرمة يعني
حرمة تأخيرها اليه بان كان الباقي لا يسعها ووقت ضرورة وهو ما يدرك
قدر تكبيرة الاحرام منه وهو لها وقت عذر ايضا وهو وقت العصر في الجمع
ولا يخفى انه من احرم بالصلاة في وقت لا يسعها يجب عليه الاقتصار على
فرايضها تحلا فمن احرم بها في وقت يسعها فان له ان يمد وان ضرج الوقت
وهو حرمة عليه ثم ان اوقع ركعة في الوقت فهي اداء والا فقضاء اي عند زوال
الزوال اي الظل الموجود عند ان كان كما هو الغالب بل هو اي الظل رفع فا
والعصر اي صلاتها وهي الصلاة فمن مذهبنا لصحة الاحاديث بذلك
من غير معارض لها عام بها وقت الغروب اي مقارنتها على ظل المثل كما
مر وللعصر خمسة اوقات الخ واسقط سادسا وهو وقت الضرورة
بادراك قدر تكبيرة من اخره ولها وقت عذر وهو وقت الظهرين يجمع
وهو فضلها اول الوقت اي بما سيأتي في المغرب فتامل ووقت جواز
الخ لا يخفى انه ان اراد وقت الجواز بلا كراهة وهو وقت الحرمة وان اراد به الجواز
مع الكراهة فخفقة التاخير فيه مكروه مع الرابع وشامل لوقت الجواز بلا كراهة
فخفقة التاخير عن الرابع المذكور مع شموله لوقت الحرمة اخر فتامل الى
غروب الشمس اي جميع قرصها في افق ذاك المحل كما سنشير اليه بعد وان
تاخر لعارض مثل ولو عادت بعد غروبها لتعين بها وقت العصر كما ذكره ابن
العماد فتعلها حاد ويجب اعادة المغرب عليهن صلاة وقضا الصوم على
من افطر لفعلها وقت الغروب اي عقبه كما علم مما مر ووقتها
واحد اي لا اختيار فيه كما في حديث جبريل انه صلى المومنين في وقت واحد
وهو غروب الشمس اي تمام وقت غروبها مع ما عطف عليه ويعرف
دلوكها في القرات وصحاريها وجبال بزوال الشعاع منها ومن الجبال
والحيطان واقوال الظلال من المشرق وبمقدار ما يوجد به وبمقدار عمادا
ما يتم ذلك بالوسط المعتدل ويعلم اليه وقت طلب نيم خفيف واحمل لقم

يكسر

يكسرها حدة الجوع مثلا كما في الروضة والشرحين لكن الراجح كما في المنهج
وغيره اعتبار الشبع الشرعي وبتوضا لو قال ويتيمم لو كان اولى
وانسب لشمول الغسل والتيمم وازالة الخبث وبستر العورة الخ واسقط
لفظ العورة لكان اولى وانسب ليدخل وقت لبس ثياب بخمل ونحوه
وغيرها لانه مستحب خمس اربعات الخ كان الاولى ان يقول سبع ركعا
لئلا تخل سنة المتقدمة عليها بنا على انه لا يسن ركعتان قبلها وهو المعتمد
والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل لغالب الناس قال شيخنا ولا يخفى
ان المراد اعتبار وقت هذه المذكورات وان لم يقع الفاعل فيها ولم تطلب
منه كاذان المراة ونحوه ساقط من بعض نسخ المتن اي مع انه لابد
منه فتامل ورجحه النووي الخ وهو المعتمد بل قال الجلال المحلي انه جديد
ايضا لان الشافعي رضي الله عنه علق القول في الام وهو من الكتب الجد
الجعيب الشفق الاحمر اي الى تمام مغيبه وخرج بالاحمر المتصرف
اليه اسم الشفق اذا اطلق ما بعده من الاصفر ثم الابيض عقبه فلا يمتد
وقتها الى مغيبه وما ذكر هو جملة الوقت وهو تقسيم الوقت فضيلة
ووقت اختيار وهو وقتها على الجديد وبعده وقت جواز بكراهة الى
ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة فهذه خمسة اوقات ولها وقت
عذر ايضا وهو وقت العشائين يجمع والعشا اسم لمثل اي صلاتها
كما مر لاجل المعنوي اللغوي الذي ذكر اسم لاول الظلام اي اسم لاول
الظلام من وجوده عادة اذا غاب الشفق اي عقبه الذي
لا يغيب فيها الشفق اي مطلق الشفق لان المراد البلد الذي تغاب شفق المغر
فيه طلع شفق الفجر فليس للعشا فيه وقت بينهما فوقت العشا الخ ليخ
ما في العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصد والمراد انه
يجعل لهوكه وقت عشا من ليلهم نسبة وقت العشا عند اولئك اله
اذا كان قبل هوكه فيما بين غروب الشمس وطلوعها عشرين درجة
وليل البلد الاقرب اليهم فيما بين ذلك ثلاثين درجة من وقت العشا فيما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)